# الأزهر فى العصر المملوكى
## (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)

ظلت صلاة الجمعة معطلة فى الجامع الأزهر منذ أن أفتى قاضى القضاة فى أوائل العصر الأيوبى صدر الدين عبد الملك بن درباس بعدم جواز إقامة صلاة الجمعة بمسجدين فى بلدة واحدة، وكان ذلك فى سنة ٥٦٧هـ- كما رأينا- إلى عصر السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٥هـ. ففى تلك السنة سعى نائب السلطنة الأمير عز الدين أيدمر الحلى لإعادة صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف، فحادث السلطان الظاهر بيبرس فى إصلاح مبنى الجامع الذى أصابه التصدع، ولمس فيه استجابة طيبة، بل وأمده بالمال الوافر، زلفى إلى الله وتقربًا، كما لقى من بعض الأمراء المماليك استعدادًا طيبًا لإقالة الأزهر من عثرته، وكان فى طليعتهم الأمير بدر الدين بيليك الخازندار الظاهرى، الذى أنشأ منبرًا ومقصورة كبيرة، جعل عليها جماعة من الفقهاء لقراءة فقه الإمام الشافعى، كما جعل لها مدرساً للحديث، ومدرساً لتلاوة القرآن الكريم، وسبعة من القراء، ورصد الأوقاف للإنفاق على برنامجه. وقدم نائب السلطنة مبالغ ضخمة للجامع، واسترد كثيرًا من الأوقاف التى كانت محبوسة عليه، وكان بعض الناس قد اغتصبوها إبان حكم الأيوبيين، الذين غضوا الطرف عن هذه الحوادث المؤسفة، كما ذكرنا.

لكن نائب السلطان لم يقم صلاة الجمعة بالجامع الأزهر إلا بعد أن استفتى علماء الدين، فوافق فريق واعترض فريق! وكان على رأس المعترضين قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز، وتحدث السلطان الظاهر مع قاضى القضاة،

لكنــه ثابــر على رأيه وصمد! فقر فى نفس الأمير عــز الدين أن ينفذ رغبته، يسانده الفريق الموافق، ودعا السلطان الظاهر إلى صلاة الجمعة بالأزهر، بيد أن الظاهر بيبرس اشترط لحضوره حضور قاضى القضاة!! فتابع الأمير عز الدين مــا صحت عليه عزيمته، وأقــام صلاة الجمعة بالجامــع الأزهر يوم الجمعة ١٨ من ربيع الأول ســنة ٦٦٥هـ الموافق ١٧ ديســمبر سنة ١٢٦٧م، واشترك فيها كوكبة من الأمراء وأكابر القوم. ثم أقيم بالمسجد حفل دينى، واصطحب الأمير عز الدين أكابر المصلين، وأولم لهم غداء فاخرًا. وجعل الأزهر كما يقول المقريزى: «يتزايد أمره، حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرًا».

وهكذا فطن المماليك- وهم من أهل الســنة- لما لم يفطن له سلاطين الدولة الأيوبية- للأسف الشديد- فالأزهر باق على مر العصور جامعًا مصريًا وجامعة مصرية. وليس هــو بالجامع الفاطمى أو الجامعة الفاطمية ينبغى النيل منه، والتنقص له، وهدم معالمه إن أمكن!

وقد اكتســب الجامع الأزهر طابعًا اجتماعيًا- إلى طابعه الدينى والعلمى- فقــد فتحت أبوابه لكل قادم ســواء من مصر أم خارجهــا؛ كل جاء يلتمس البركــة، فتــلاوة القرآن الكريم متصلــة طوال النهار وأطرافــاً من الليل، فى صحنه ومحاريبه وأروقته.

وكان يقصده من لا يجد ردءًا يؤويه إذا جَن الليل، ومن يجد فيه الطمأنينة وسكينة النفس.

وكان ذوو البــذل والعطاء لا يقصرون عن أعمال البر، فيقدمون فيه الأموال والأطعمة والحلوى. فإذا كان من شهر رمضان شرع القراء فى قراءة البخارى، فــإذا انتهوا منه أقيم حفل يحضــره قضاة المذاهب الأربعة، والعلماء والفقهاء وكبار رجال الدولة، ووزعت خلاله الخلع والصرر.

وعلى عهد المماليك الشراكسة كان الجامع الأزهر مركزًا من مراكز الإعلام الحكومى، شأنه فى ذلك شأن جامع الحاكم بأمر الله وجامع عمرو، فكانت المنشورات والأخبار الحكومية تقرأ على منبره.

وعلى عهد السلطان برقوق، أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة عين للأزهر ناظر فى سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٣م، وكان الناظر يختار من كبار رجال الدولة، من أمراء أو أغوات، وكان ينوب عن الحاكم فى الإشراف على الأزهر مالياً وإداريًا، وفى تنفيذ التعليمات والأحكام السلطانية. ولم يظفر بهذا المنصب أحد من علماء الأزهر، حتى انتقل إليهم هذا الحق فى عصر محمد على.

وجعلت مكانة الأزهر الدينية وحرمته وقداسته ترتفع فى عصر المماليك الشراكسة، وكان المصريون- فيما يبدو- يعتقدون أنه المكان الذى يستجيب فيه الله لدعاء المستضعفين فى الأرض والمعذبين. فكانت الجموع تتجه إليه إذا كرثت البلاد كارثة، أو نزلت بها نازلة، مثل أن يجىء فيضان النيل شحيحًا يهدد الأراضى بالشرق، أو عاتيًا هادرًا يهددها بالغرق.

فعندما اجتاح الطاعون مصر سنة ٨٣٣هـ/ (١٤٢٩ - ١٤٣٠م) عاصفًا بأرواح الأهلين، يحصد فى كل يوم نحوًا من ثلاثمائة وألف نفس، ارتفعت أسعار القماش المتخذ لتكفين الموتى، وحمل الموتى على الألواح والأقفاص، بل وعلى الأيدى، أمر السلطان الأشرف سيف الدين بن برسباى بجمع أربعين شريفًا، يبدأ اسم كل منهم بمحمد، ووزع على كل واحد من ماله الخاص خمسة آلاف درهم، على أن يجلسوا فى الأزهر ويؤدوا صلاة الجمعة، ويقرأوا ما تيسر من آى الذكر الحكيم، ثم قاموا والناس ودعوا الله حتى دخل وقت العصر، وصعد الشرفاء إلى أعلى الجامع وأذنوا جميعًا، ثم صلوا مع الناس

صلاة العصر. يقول المقريزى: «فلما أصبح الناس يوم السبت أخذ الوباء يتناقص فى كل يوم حتى انقطع».

وفى أوائل عهد أول سلاطين المماليك الشراكسة (البرجية) الظاهر سيف الدين أبى سعيد برقوق، اجتاحت البسطاء أزمة تموينية خطيرة، وارتفعت الأسعار ارتفاعًا فاحشًا، واختفى القمح والفول والذرة والشعير، وانعدم الخبز فى المخابز سبعة أيام متتابعة. فتوجه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى إلى الأزهر، فى طلبته، وابتهلوا بالدعاء، واجتمع إليهم أهل الجامع وخلق كثير. فلما أصبح الناس من الغد أنبئوا أن وصل إلى ساحل بولاق مراكب مشحونة بالغلال، على قول المقريزى.

وعندما كسفت الشمس قبيل الزوال فى ٢٩ من صفر سنة ٨٢٢هـ/ ٣١ مارس ١٤١٩م احتشد فى الأزهر جمع غفير لتأدية صلاة الكسوف عقب صلاة الظهر. وأم المصلين خطيب الجامع الشيخ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلانى الشافعى.

وفى الحق إن سلاطين دولتى المماليك البحرية والشراكسة وأمراءها أبدوا اهتمامًا بالغًا بعمارة الجامع الأزهر. إضافة، وصيانة، واستكمالا للمرافق. وربما كان السلطان قايتباى أشد سلاطين المماليك الشراكسة اهتمامًا بالأزهر. وكان يتردد على الجامع متخفيًا فى زى المغاربة، ليقف على أحواله. ويصلى به.

وعندما تعرضت مصر لزلزال عنيف سنة ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م على عهد السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون. وامتدت آثاره إلى الشام، وتصدعت مبانى مساجد عديدة فى القاهرة، منها الجامع الأزهر، وجامع عمرو، وجامع الحاكم بأمر الله. تقاسم الأمراء المماليك إصلاح المساجد، وتولى إصلاح الأزهر الأمير سلارت. وتوالى من بعدها تجديد مبنى الأزهر.

وعلى عهد دولة المماليك البحرية امتد الجامع الأزهر بإنشاء مدارس ثلاث: المدرسة الطيبرسية، نسبة إلى بانيها الأمير طيبرس نقيب الجيوش، وانتهى بناؤها سنة ٧٠٩هـ، وجعلها كذلك جامعًا زيادة فى رقعة الجامع الأزهر، يفرش بالبسط أيام الجمع، واستخدم له أرقى أنواع الرخام، وزود بخزانة كتب، ووضع فيه خزائن كبيرة لأمتعة الطلبة، وقرر به دروساً للفقهاء الشافعية، ووقف الأمير عليه أوقافًا جليلة. أما المدرسة الثانية فكانت المدرسة الآقبغاوية، نسبة إلى بانيها الأمير علاء الدين آقبغا عبد الواحد، وبنيت سنة ٧٤٠هـ، ورتبت فيها دروس للشافعية والحنفية، ووقف عليها حوانيت خارج باب زويلة، واشترط فى وثيقة الوقف أن يكون القاضى الشافعى هو المتنظر عليه، وألا يلى التنظر أحد من ورثة الأمير. أما المدرسة الثالثة فكانت هى المدرسة الجوهرية، نسبة إلى منشئها جوهر القنقبائى، وقد فرغ من بنائها سنة ٨٤٢هـ، وبها خزائن ودواليب للطلبة.

أخذ الأزهر إذن يستعيد مكانته القديمة رويدًا رويدًا، تلك التى كانت له إبان العصر الفاطمى، وهكذا انقشع ذلك الجو المكفهر الذى أشاعه السلاطين الأيوبيون من حوله ويبدو أن إحساس المماليك غربتهم عن الشعب المصرى، وشعورهم بالحاجة إلى سند فى حكمهم يطمئنون إليه دفعهم إلى المزيد من رعايتهم السخية، والتقدير العميق للأزهر وتعظيم علمائه، والحدب على طلابه.

وفى هذا العصر تحقق للأزهر الاستقلال العلمى، بل لعله أن كان متفردًا على الساحة العلمية، فأضحى مستقلًا ليس تابعًا للسلطة، كما كان على عهد الدولة الفاطمية. وفى هذا الجو اجتذب الأزهر كبار العلماء المصريين من الكليات والجوامع الأخرى، نقيض الحال فى عصر الأيوبيين! فكانوا يتطلعون دائمًا إلى شرف التدريس فى الأزهر، لما يضيفه عليهم من هيبة

علمية رفيعة. ويندر أن نجد عالما من أعلام الدين أو اللغة لم يتخذ مجلسه بالجامع الأزهر بانتظام أو فى غير انتظام. بل أصبح الأزهر مقصد العلماء من شتى أرجاء العالم الإسلامى، يكرم علماء الأزهر وطلابه وقادتهم، إذ عم الخير وغزر العطاء، ولا يلبث هؤلاء العلماء الوافدون حتى يتصدروا مجالسهم للتدريس. نعم، غزر العطاء، فقد كانت الحكومة المصرية تفرض الرسوم الجمركية الباهظة على التجارة الشرقية، وهى متجهة إلى أوروبا، فكانت السلع تصل إلى السويس، ثم يعاد شحنها فى الإسكندرية، فيبلغ ثمن السلعة عند خروجها من الإسكندرية أربعة أمثال ثمنها الأصلى!! خير عميم جعل هذا العصر هو العصر الذهبى للأزهر فى القرون الوسطى.

وليس من شك فى أن أشهر العلماء الذين وفدوا إلى الأزهر حينئذ كان المؤرخ فيلسوف علم الاجتماع ومؤسسه عبد الرحمن بن خلدون. قدم مصر فى غرة شوال سنة ٧٨٤هـ/ ٨ من ديسمبر سنة ١٣٨٢م، على أول عهد السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبى سعيد برقوق، أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة. فعينه مدرسا للمذهب المالكى بالكلية الظاهرية البرقوقية، التى أنشأها فى حى بين القصرين. ثم نقله إلى كلية صرغتمش حين خلا كرسى الحديث بها. وقد شغل ابن خلدون كذلك عدة مناصب قضائيةحال دون استمراره فى إحداها دسائس البلاط المملوكى.

وانتقل ابن خلدون إلى الجامع الأزهر، وتصدر حلقة تتناول الحديث والفقه المالكى، ودرس عليه المحدث والمؤرخ الحافظ ابن حجر العسقلانى، والمقريزى، ومن إليهما من طبقتهما.

وقد بسط ابن خلدون على الخاصة من تلاميذه مبادئه التى أسس عليها علم الاجتماع: ونظرياته فى التاريخ؛ ونشأة الدول وأطوارها، وعلوم اللغة

والأدب. ويبدو أن ابن خلدون قد ترك بصمات جلية فى الفكر المصرى، وعلى وجه الخصوص فى المقريزى، شيخ مؤرخى مصر الإسلامية فى القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى). وكان المقريزى يذكره مسبوقًا بكلمة «شيخنا»، ومقرونا بـ «العالم العلامة». ويبدو أن كتاب المقريزى «إغاثة الأمة بكشف الغمة» أثر من آثار هذا الاتصال بين العملاقين فى رحاب الأزهر العريق. وقد تناول المقريزى فى كتابه الكوارث التى كرثت مصر منذ عصور موغلة فى القدم إلى عصره، ونحا فى الكتاب منحى شيخه ابن خلدون فى مقدمته.

وقد اتاحت إقامة ابن خلدون بمصر، وفى وجود مكتبات جيدة فرصة تنقيح وتهذيب مؤلفيه العظيمين: «العبر وديوان المبتدأ والخبر»، «المقدمة»، وأضاف إليهما خاصة فى تاريخ الدول الإسلامية بالمشرق، وأخبار الدول المغربية والأندلس فى عصره، كما انتهى فى عرض حوادث عصره إلى نهاية القرن الثامن الهجرى بعد أن كان ينتهى بها عند ٧٨٣هـ.

وأفاد بعض أعلام الكتاب المسلمين فى مصر من وجود ابن خلدون، واقتبسوا من مقدمته ومن تاريخه، ومنهم أبو العباس أحمد القلقشندى. وعلى الرغم من أن ابن حجر العسقلانى قد حمل على ابن خلدون أشد الحمل، فإنه طلب إليه أن يمنحه الإجازة العلمية التقليدية التى كان الظفر بها من عالم شامخ كابن خلدون يعد شرفًا رفيعًا. وقد أصدرها ابن خلدون له ولباقة من زملائه.

وقد امتدت الحياة لابن خلدون فى مصر ثلاثة وعشرين عاما حتى لقى وجه ربه، فى الخامس والعشرين من رمضان سنة ٨٠٨هـ/ ١٤ مارس ١٤٠٦م عن ثمانية وسبعين عامًا. وبالجملة كان فى حياته فى المغرب سياسيًا ومؤلفًا، وكان فى مصر أستاذا وعالمًا وقاضيًا على المذهب المالكى.

كما استمر ابن خلدون فى كتابة ترجمة حياته فى مصر إلى قبيل وفاته، وضمنها فصولا جديدة عن دولة المماليك فى مصر، ونشأة التتار. كانت حياته فى مصر أكثر دعة واستقرارا وأوفر رغدًا من حياته بالمغرب، على الرغم من السحب الداكنة التى كانت تغشاها منذ أن غرقت أسرته فى البحر.

وكان ممن وفد إلى مصر بعد ابن خلدون العلامة المغربى محمد تقى الدين الفاسى. فتصدر الحلقات الدراسية بالأزهر. وكان ممن استمع إليه وأخذ عنه ابن حجر العسقلانى.

وإلى كل هؤلاء حفلت مصر الإسلامية آنذاك بجمهرة من شوامخ العلماء فى شتى العلوم والفنون. لم يجتمع على أرضها من قبل ذلك مثلها، منهم: شمس الدين السخاوى، جلال الدين السيوطى، محمد بن أحمد ابن إياس، تقى الدين السبكى، بدر الدين محمود العينى، شرف الدين المناوى، أبو المحاسن بن ثغرى بردى، سراج الدين البلقينى، وقد عاش المؤرخ ابن إياس فى أواخر عصر دولة المماليك الشراكسة والسنوات الأولى من الحكم العثمانى.

وهكذا كان الأزهر مستأثرا بالزعامة الفكرية فى مصر كنتيجة لكل ما بسطنا من القول، وفصلنا من الأسباب، زد على هذا اجتياح المغول للشرق الإسلامى الآسيوى وإسقاطهم الخلافة العباسية بقتل الخليفة العباسى فى بغداد فى أوائل سنة ٦٥٦هـ، وإبادتهم أغلب سكان بغداد فى مذبحة رهيبة، وإغراقهم مكتبتها فى دجلة، وإشعالهم النار فى المدينة، فأتت على أكثر التراث العباسى. وثم عامل هام هو تصدع الحكم الإسلامى فى الأندلس، فقد توزعت الأندلس بين ملوك الطوائف، وجعلت موجات عاتية من الغزو المسيحى تجتاح تلك الدويلات المفككة، فلم يأت منتصف القرن

السابع الهجرى إلا وكانت قد اكتسحت كل القواعد والثغور الإسلامية، لم يبق إلا غرناطة تذود عن الإسلام فى الجنوب أكثر من قرنين من الزمان إلى أن واجهت قدرها المحتوم.

وبهذا انتقل إلى مصر علماء المشرق الإسلامى. وعلماء المغرب الإسلامى، وجذبهم الأزهر إليه أساتذة دائمين أو زائرين.

ونود أن نشير فى ختام هذا الفصل إلى مواقف بعض علماء الأزهر من السلطة. ولعل أولهم هو سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى ذكرنا موقفين له فى أواخر عصر الدولة الأيوبية. ففى عهد الملك المنصور نور الدين على استولى المغول بقيادة هولاكو على بغداد كما ذكرنا. وجاءت الأنباء بزحفه إلى سورية، فأسرع قطز بعقد مجلس جمع فيه سائر الأمراء والقضاة وعلماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ ابن عبد السلام، وكان من كبار فقهاء الشافعية. وفى ظل سلطان صغير لا يقوى على مواجهة هذا الخطر الداهم، مع خزانة خاوية، كان رأى ابن عبد السلام: «إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله، وجاز للسلطان أن يأخذ من أموال التجار وأعيان البلد ما يستعين به على تجهيز العسكر لدفع العدو... لكن بشرط ألا يبقى فى بيت المال شىء من السلاح والسروج والذهب والفضة والكبابيش الزركش وأسقاط السيوف الفضة وغير ذلك. وأن كلًا من الجند يقتصر على فرسه ورمحه وسلاحه، ويساوى فى ذلك بقية العامة وقت القتال، وأما أخذ أموال التجار والرعية مع وجود ما فى بيت المال من السلاح والقماش فلا يجوز، لأنه من باب أخذ أموال الرعية بغير حق». واستقر الرأى على خلع الملك المنصور على ابن الملك المعز، وتولية سيف الدين قطز مكانه.

وعندما رأى السلطان الظاهر بيبرس جنازته تمر من تحت القلعة، قال: «اليوم قد استقر ملكى، فإن هذا الشيخ لو قال للناس اخرجوا عليه لا تنزع منى الملك»!!.

أما الإمام محيى الدين النووى فقد كان فقيه عصره إبان حياة الملكين سيف الدين قطز، الظاهر بيبرس. كان شافعى المذهب، جريئًا فى الحق، أرسل إلى الظاهر بيبرس رسالة يتهمه فيها بالجور والظلم، وأن رجاله يسومون الأهالى والتجار الخسف، بفرضهم الضرائب الباهظة عليهم، فرد بيبرس ردًا شديد اللهجة. واستمر الشيخ النووى فى استنكار حكم المماليك، محرمًا الأموال التى فى أيديهم!

أما الإمام تقى الدين بن دقيق العيد فقد كان حجة فى الأدب والفقه، وكان شاعرًا رقيقًا، عاش فقيرًا زاهدًا، عفيف النفس، يقول:

لعمرى لقد قاسيت بالفقر شدة وقمت بها فى حيرة وشتات
فإن بحت بالشكوى هتكت مروءتى وإن لم أبح بالصبر خفت مماتى!

وله بيتان سائران:

إن حظى كدقيق فوق شوك بعثروه وقالوا يا حفاة فى يوم ريح اجمعوه!

وكانت له أياد بيضاء على التدريس بالجامع الأزهر، وكان شافعيًا ومالكيًا فى آن واحد، متبحرًا فيهما جميعا. تقلد منصب قاضى القضاة إبان عهد الملك المنصور حسام الدين فى القرن الثامن الهجرى.

وأصدر ابن دقيق العيد وهو قاضى القضاة مكتوباً وقع عليه إلى مجلس القضاة يحضهم على العدل، وعدم مولاة الحكام والأمراء على حساب أصحاب الشكايات والمظالم، وكان له موقف مشهور مع الأمير المملوكى منكوتمر نائب السلطان وولى عهده، ذلك أن منكوتمر بعث إلى ابن دقيق العيد يعلمه أن

فاجرًا قد مات، ولم يخلف غيره ممن يرثه إلا أخًا له. وأراد الأمير أن يثبت استحقاق الرجل للإرث. ولم يوافق القاضى على الإسراع فى إصدار حكمه دون أدلة، وترددت الرسل بينه وبين الأمير، ولم يطق الأمير صبرًا، فبعث إلى القاضى بأحد الأمراء، فلم يعبأ به القاضى كثيرًا، وجعل الأمير يتلطف للقاضى، يحاول إثبات الدعوى بشهادة منكوتمر. فقال له القاضى: «وماذا ينبئنى على شهادة منكوتمر؟» فرد الأمير: «يا سيدى... ما هو عندكم عدل!» فقال القاضى متضايقًا: سبحان الله! ثم أنشد يقول:

يقولان هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند؟!!

وكرر ذلك ثلاث مرات، ثم قال: «والله حتى لم تقم عندى بينة شرعية تثبت لدى وإلا فلا حكم له بشىء باسم الله». وانصرف الأمير وهو يردد: «والله هذا هو الإسلام!!!» وأنهى إلى منكوتمر بما كان، وطلب إليه أن يناقش القاضى إذا ما حضر إلى دار العدل.

فلما أن حضر القاضى، سارع إليه المماليك قائلين له: «يا سيدى الأمير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك»، ولكنه لم يلتفت إلى أحدهم، فلما أن ألحوا، قال: «قولوا له ما وجبت طاعتك على»، ثم التفت إلى من معه من القضاة وقال لهم: «أشهدكم أنى عزلت نفسى باسم الله. قولوا له يولى غيرى». ثم انصرف إلى داره. فلما أن انتهى إلى السلطان ما كان أنكر على منكوتمر تصرفه، ووجه إلى القاضى يعتذر إليه ويرجوه الحضور، لكن القاضى يتأبى، ويعتذر من عدم الطلوع إلى القلعة، ويبعث السلطان بمن يلحف فى الرجاء، فيقبل القاضى. ويستقبله السلطان بما يليق له من الإجلال، ويطلب إليه أن يجلس على مرتبته، فيتقدم ابن دقيق العيد ويبسط منديله، وكان خرقة بالية من الكتان. فوق المرتبة الحريرية! وجعل السلطان يتلطف له

كى يعدل عن استقالته، ومنكوتمر حاضر يشهد. وقبل أن ينصرف القاضى يقول السلطان: "يا سيدى هذا ولدك منكوتمر خاطرك معه. ادع له». فينظر القاضى إليه ساعة، يفتح يده ويقبضها، وهو يقول: «منكوتمر لا يجىء منه شىء!» يكررها ثلاث مرات، ثم يقوم متجهًا إلى داره. وما يكاد يخرج حتى يبادر السلطان فيتناول الخرقة التى كان يجلس عليها تبركًا بها! ويمزقها الأمراء إربًا إربًا، يدخرون أجزاءها رجاء بركتها!!

ولقد استطاع سيف الدين قطز أن يهزم المغول فى عين جالوت، لكن السلطان الناصر محمد بن قلاوون خسر المعركة فى بداية الأمر، فلما أن عاد الجيش إلى الوطن بعد هزيمته فى الشام، أخذ المماليك فى الاستعداد للعودة إلى ميدان القتال بالشام، فكتبوا إلى سائر جهات مصر لإرسال الخيل والجمال والرماح والسيوف، وأمروا صناع الأسلحة بالعمل الدائب لإنتاج أكبر قدر من السلاح. وكلف «المحتسب» أن يحصل من الفقهاء على فتوى تبيح للحكومة أن تأخذ المال من الرعية للإنفاق على الحرب.

وحضر المحتسب يحمل الفتوى القديمة لابن عبد السلام- التى أشرنا إليها- وطلب إلى ابن دقيق العيد أن يوافق عليها، لكن ابن دقيق العيد يرفض، فيرفع الأمر إلى الأمير سلارت، فيستدعى ابن دقيق العيد، وفى حضرته بعض الأمراء، يشكو إليهم نضوب المال فى خزانة الدولة، ويرجو الشيخ أن يوافق على الفتوى، وينبرى بعض الحاضرين لثنى الشيخ عن موقفه، فيرد ابن دقيق العيد: «إن تلك الفتوى لم يصدرها العالم الجليل ابن عبد السلام إلا بعد أن أحضر سائر الأمراء ما فى ملكهم من ذهب وفضة وحلى نسائهم، وحلف كل منهم له أنه لا يملك سوى هذا القدر الذى أحضره، ولما كان ذلك المال غير كاف، أفتى بأخذ دينار من كل شخص، أما الآن فأنا أعلم

أن كلا مـن الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ، ومنهـم من يحمل الإناء الذى يستنجى به فى الخـلاء من فضة، ومنهم من يرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر».

وقد حدث موقف مشـابه إلى حد كبير فى عهد السلطان الأشرف قايتباى سـنة ١٤٦٨م حين جاءت الأنباء بتهديد شـاه سـوار ابن دلخـادر البلاد، وعقد المجلس بالقلعة وحضر الخليفة المسـتنجد بالله يوسف وقضاة المذاهب الأربعة، ومشايخ العلماء، وسائر الأمراء. وكان الرأى أن يؤخذ من الناس مال لتجهيز تجريدة عسكر تحمى البلاد، فليس فى بيت المال شىء، بل هو خاوٍ على عروشه. وإذ حضر شيخ الإسلام أمين الدين يحيى الأقصرائى الحنفى، بعد أن أرسل إليه الخليفة، إذ تأخر، اعترض وقال على رءوس الأشهاد: «لا يحل للسلطان أن يأخذ أموال الناس إلا بوجه شرعى، وإذا نفد جميع ما فى المال ينظر إلى ما فى أيدى الأمراء والجنود وحلى النساء فيأخذ منه ما يحتاج إليـه... وإذا لم يـف بالحاجة ففى ذلك ينظر فى المهم: إن كان ضروريًا فى المنع عن المسلمين حل ذلك بشرائط متعددة...

وهـذا هو دين الله تعـالى، إن سمعت أجرك الله على ذلك، وإن لم تفعل فافعل ما شـئت؛ فإنا نخشـى من الله تعالى أن يسـألنا يوم القيامة ويقول لنا: «لم لا نهيتموه عن ذلك، وأوضحتم له الحق؟» ولكن السـلطان إن أراد أن يفعل شـيئا يخالف الشرع فلا يجمعنا، ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله مؤنة هذا الأمر كله». ويعلق ابن إياس على ذلك فيقول: «وشـكر الأمراء الشـيخ أمين الديـن على ذلك، وغالب الناس، وكثـر الدعاء فى ذلك اليوم للشيخ أمين الدين».

***